

# أثر الاستيطان الصهيوني على القطاع الزراعي في الضفة الغربية

ناهد زكارنة



مركز رؤية للتنمية السياسية

2019

العنوان: أثر الاستيطان الصهيوني على القطاع الزراعي في الضفة الغربية

السلسلة: الدراسات

الكاتب: ناهد زكارنة

الشهر / السنة: 2019/12/17

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2019

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهمياً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح، ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، وبما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية، لاسيما الشعب الفلسطيني.

يهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب، ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

Vision Center for Political Development

İkitelli Organize San. Bölgesi Mah. Hürriyet Bulvarı Enkoop Sanayi Sitesi No:70/33

Başakşehir / İstanbul.

Tel: +90 2126310107

[www.vision-pd.org/](http://www.vision-pd.org/)

VISION

FOR POLITICAL DEVELOPMENT

## أثر الاستيطان الصهيوني على القطاع الزراعي في الضفة الغربية

ناهد زكارنة

2019

## المحتويات

3.....	أثر الاستيطان الصهيوني على القطاع الزراعي في الضفة الغربية
6.....	ملخص الدراسة
7.....	المقدمة
<b>Error! Bookmark not defined.</b> .....	منهجية الدراسة
9.....	أثر الاستيطان الصهيوني على القطاع الزراعي في الضفة الغربية
10.....	أولاً: أثر الاستيطان على مصادرة الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار المثمرة.
13.....	ثانياً: أثر الاستيطان على المصادر المائية.
17.....	ثالثاً: أثر الاستيطان على الإنتاج الزراعي من خلال سياسة الإغراق بالبضائع الإسرائيلية..
19.....	رابعاً: أثر الاستيطان على القطاع الزراعي من خلال تلوث البيئة
21.....	الخلاصة
22.....	المراجع

### قائمة الخرائط والأشكال البيانية:

- الشكل رقم (1): رسم بياني يظهر المساحات الزراعية المصادرة في بعض محافظات الضفة الغربية 10
- الشكل رقم (2): خارطة تُظهر المناطق الإدارية في الضفة الغربية حسب اتفاق أوسلو بالاعتماد على (GIS) "بتصرف"..... 11
- شكل رقم (3): خارطة توزيع المستوطنات مُتضمنة مصادر المياه الجوفية والسطحية في الضفة الغربية بالاعتماد على (GIS) "بتصرف". 13

شكل رقم (4): خارطة تبين مسار الجدار العازل وأثره على الأحواض والآبار الجوفية في الضفة الغربية  
بالاعتماد على (GIS) "بتصرف" ..... 17

### قائمة الجداول:

جدول رقم (1): أهم المستوطنات وأماكن التلصص من مياهها العادمة ..... 19

## ملخص الدراسة

يعتبر الاستيطان الصهيوني من القضايا المؤرقة للواقع الفلسطيني، حيث يلقي بظلاله السلبية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة للشعب الفلسطيني، إذ إن للاستيطان تأثير خاص على القطاع الزراعي، وذلك لارتباط الاستيطان بمصادرة الأراضي الزراعية، والهيمنة على المصادر المائية اللازمة لري المزروعات، إضافة إلى زيادة تلوث التربة من خلال المياه العادمة، ومكبات النفايات الصلبة، التي يتم التخلص منها من قبل المستوطنات.

ولتنفيذ هذه الدراسة، تمّ اتباع المراجعة المنهجية (systematic review)، كما تمّ الحصول على البيانات والمعلومات من خلال التقارير والأبحاث الخاصة بموضوع الدراسة، إضافة إلى استخدام نظم المعلومات الجغرافية، من أجل الحصول على الخرائط ذات الصلة، وتحليل محتواها، والربط المكاني بين أماكن إقامة المستوطنات، ومدى تأثيرها على القطاع الزراعي.

وإذا ما بقي الوضع الاستيطاني على ما هو عليه، فسيكون هناك المزيد من مصادرة الأراضي الزراعية، وتدهور خصوبة التربة، وتجريف مساحات واسعة من الأراضي، وبالتالي يؤدي إلى معاناة مستمرة ومنتزيدة للقطاع الزراعي الفلسطيني، مما يهدد الأمن الغذائي الفلسطيني، والأمن القومي بشكل عام.

بناءً على ما سبق، لا بد من خلق جهود وتعاون وتنسيق على المستوى الشعبي والرسمي؛ لمقاومة هذا الخطر، الذي يهدد الواقع الفلسطيني بشكل عام، والقطاع الزراعي بشكل خاص.

## المقدمة:

تعود ظاهرة الاستيطان إلى مزاعم استعمارية سابقة، مفادها أنّ الرجل الأوروبي الأبيض، هو صانع الحضارة والتطور، وأنّ الشعوب الأخرى، لا سيما تلك التي تعيش في آسيا وإفريقيا، هي شعوب متخلفة، وبالتالي يجب استعمار بلادهم، من أجل نقل الحضارة والديانة المسيحية إليهم (حسين، 2003، ص7). لذا، فإن السياسة الاستيطانية الصهيونية، تعود في حقيقتها، إلى فلسفة وأيديولوجية استيطانية، تقوم على إفراغ الأرض الفلسطينية من أهلها، وإحلال المستوطنين اليهود مكانهم، وذلك من خلال استخدام الوسائل والأساليب العدوانية كافة، من مجازر وقتل وتهريب، واعتقال وتعذيب للسكان الأصليين، تمامًا كما فعلت دول أوروبا الاستعمارية في كثير من البلدان التي استعمرتها، مثل إبادة الهنود الحمر في أمريكا الشمالية، والسكان الأصليين في أستراليا وجنوب إفريقيا.

تعود فكرة الاستيطان الصهيوني في فلسطين، إلى فترة الإصلاح الديني في أوروبا، التي دعا خلالها بعض السياسيين الأوروبيين، إلى ضرورة إيجاد وطن بديل لليهود، منهم نابليون الذي اقترح عام 1799م إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وذلك إبان حملته العسكرية على مصر.

مرّ الاستيطان الصهيوني بمراحل متعددة، إلّا أنّ مرحلة ما بعد النكسة عام 1967م، تُعد أهم هذه المراحل، حيث صادرت "إسرائيل" أكثر من ثلاثة ملايين دونم من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.

علمًا أنّ أكثر من 77% من المساحة الكلية لفلسطين التاريخية، كانت تقع تحت حكم الاحتلال الإسرائيلي بعد عام 1948م (صوافطة، 2015، ص2-7).

ومما زاد من تشتت الحركة الاستيطانية للضفة الغربية، توقيع اتفاقية أوسلو الثانية عام 1994م، التي تنص على تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق إدارية (A,B,C)، حيث تقع المنطقة A في مراكز المدن الرئيسية، وتمثل مساحتها 12% من مجمل مساحة الضفة الغربية، وتخضع أمنياً وإدارياً للسلطة الفلسطينية. أما المنطقة B، والتي تمثل 22% من مساحة الضفة الغربية، فتقع في معظم القرى والبلدات الفلسطينية، وتخضع إدارياً للسلطة الفلسطينية، وأمنياً للاحتلال الإسرائيلي.

بينما تخضع المنطقة C للاحتلال الإسرائيلي إدارياً وأمنياً، وهي تمثل ما يقارب 60% من مجمل مساحة الضفة الغربية.

أدى هذا التقسيم إلى فقدان التواصل الجغرافي بين أراضي الضفة الغربية، وسهّل للاحتلال إقامة المستوطنات الصهيونية؛ لأن المنطقة C، التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، هي أكبر هذه المناطق (نظيف، 2006، ص27).

ومما تجدر الإشارة إليه، هو أن الاستيطان الصهيوني يُصنّف على أنه استيطان إحلالي، يقوم على استغلال الأرض، وإفراغها من سكانها الأصليين، من خلال القتل والتهجير (العيلة، 2010، ص911).

ومن أجل تقطيع أوصال الضفة الغربية، استخدمت "إسرائيل" سياسات استيطانية متعددة، منها:

أولاً: شق الطرق الالتفافية لتجنيب المستوطنين وقوات الاحتلال الصهيوني من دخول المناطق التابعة للسلطة الفلسطينية، الأمر الذي أدّى إلى اقتطاع مساحات كبيرة من الأراضي لصالح الاستيطان، حيث قُدرت المساحة الكلية لهذه الطرق بـ 800 كم مربع، وفي بعض الأحيان يصل عرض هذه الطرق إلى أكثر من 20 متراً (إبراهيم، 2010، ص124).

ثانياً: جدار الفصل العنصري الذي تمت المصادقة على بنائه بتاريخ 2002/6/23م، بحجة وقف العمليات الاستشهادية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، والذي يقضي بعزل أراضي الضفة الغربية المحتلة عام 1967م عن باقي الأراضي الفلسطينية، ويبلغ طول الجدار حسب ما هو مخطط له 770 كم، إلا أنّ ما تم تنفيذه حتى الآن يبلغ حوالي 406 كم، أي ما نسبته 52.7% من المساحة الكلية المقررة (جدار الفصل العنصري حقائق وأرقام، 2019). أمّا مجموع ما تمّ مصادرتة من الأراضي لصالح الجدار، فيبلغ حوالي 164,783 دونماً (سلمان، 2005، ص19).

ثالثاً: الحواجز العسكرية الدائمة والمؤقتة، التي تنتشر بشكل كبير بين مدن وبلدات الضفة الغربية، إذ وصل عدد هذه الحواجز، حسب إحصائيات الأمم المتحدة، إلى أكثر من 705 حواجز (هيومن رايتس ووتش، 2019).

وتتمثل خطورة بعض هذه الحواجز في امتداد سيطرتها على مساحات واسعة، ومصادرتها للأراضي المحيطة بها، كما عمد الاحتلال إلى إقامة البوابات الحديدية والسواتر الترابية، بالقرب من أماكن إقامة الفلسطينيين، وذلك لحجج ودواعٍ أمنية.

رابعاً: الاستيطان داخل التجمعات السكانية، الذي يهدف إلى إسكان المستوطنين بين التجمعات السكانية الفلسطينية، وترسيخ سياسة الأمر الواقع، حيث تعاني مدينة القدس من هذا النوع من الاستيطان، من خلال طرد السكان الفلسطينيين من الأحياء العربية؛ بحجة عدم الترخيص تارة، أو مخالفة شروط الإقامة تارة



أخرى، أو من خلال وثائق تدعي ملكية المستوطنين لبعض المساكن، إضافة إلى سياسة التضييق على الفلسطينيين من خلال فرض الضرائب، والحرمان من البناء داخل الأحياء السكنية، وغيرها. كما تتعرض مدينة الخليل لهذه السياسة الاستيطانية، الأمر الذي أدى إلى إغلاق أحياء عربية كاملة، بسبب المضايقات التي يقوم بها جنود الاحتلال وقطعان المستوطنين (إبراهيم، 2010، ص 122-128).

يلاحظ أن عدد المستوطنات تزايد بشكل كبير منذ عام 1967م إلى عام 2018م، إذ بلغ عددها أكثر من 150 مستوطنة خلال هذه الفترة، كما ازداد عدد المستوطنين من 348,221 مستوطنًا عام 1990م، إلى أكثر من 621,653 مستوطنًا عام 2017م (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، ص 23).

### أثر الاستيطان الصهيوني على القطاع الزراعي في الضفة الغربية

تُعتبر الزراعة من الأنشطة الاقتصادية المهمة في حياة الشعب الفلسطيني، كغيره من الشعوب الأخرى، كما يعتبر بالنسبة للفلسطينيين أكثر من مجرد قطاع اقتصادي، فهو مكون أساسي من النسيج الديني والثقافي والقيمي، والاجتماعي والاقتصادي، للشعب الفلسطيني، إذ تمثل زراعة الأرض عنوانًا للسمود وتحدي الاحتلال والاستيطان الصهيوني، الذي يكرس جهوده من أجل مصادرتها والسيطرة عليها.

كما شكلت الزراعة في كثير من الأحيان، الملاذ الآمن للكثير من الفلسطينيين، لكونها مصدر دخل للعديد من العمال، وخاصة أولئك الذين يمنعهم الاحتلال من العمل داخل فلسطين المحتلة عام 1948م، وقد برز ذلك خلال الانتفاضة الأولى عام 1987م.

كما أنّ العمل في القطاع الزراعي، يحمي الحقوق المائية الفلسطينية، المسلوبة من قبل الاحتلال. إضافةً إلى ذلك، توفر الزراعة الأمن الغذائي للشعب الفلسطيني، وبالتالي تقلل التبعية الاقتصادية للاحتلال، والتي غالباً ما ترتبط بالتبعية السياسية والأمنية (دعيق، -).

مرّ القطاع الزراعي بمراحل خطيرة جداً منذ عام 1969م وحتى اليوم، فبعد أن ساهم عام 1969م بحوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي، انخفضت مساهمته إلى حوالي 7% فقط عام 2008م (الجزيرة الإخبارية، 2007)، ثم انخفض عام 2016م إلى 3% فقط (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016).

وقد عانى القطاع الزراعي الفلسطيني من كثير من المشاكل والمعوّقات، منها ما هو داخلي مرتبط بالإهمال، وقلة الدعم المادي من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية، ومنها ما هو خارجي متمثل في الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي، حيث كان له الأثر الواضح والدور الأكبر على هذا القطاع، وهو ما يمكن الحديث عنه في الجوانب التالية:

### أولاً: أثر الاستيطان على مصادرة الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار المثمرة

ابتدع الاحتلال الصهيوني، بالتنسيق مع الحركة الاستيطانية، طرقاً متعددة من أجل مصادرة الأراضي الفلسطينية، فبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م، صادر الاحتلال ما يقرب من 420 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية، تحت غطاء ما يسمى قانون أملاك الغائبين، وأكثر من مليون وسبعمائة ألف دونم، بذريعة أنها أراضٍ تابعة لملكية الدولة حسب القانون الأردني، وأكثر من 500 ألف دونم، بحجة أنها محميات طبيعية، وأغلقت بين عام 1968م - 1980م مليون ومائة وخمسين ألف دونم من أراضي الأغوار الفلسطينية، بحجة استخدامها لأغراض أمنية وعسكرية، خاصة للتدريب والرمائية، فضلاً عن إقامة أكثر من 166 مستوطنة بمساحات مختلفة داخل الأراضي الفلسطينية (نظيف، 2006، ص1).

وحسب دراسة أعدتها منظمة (أوكسفام)، المهمة بتخفيف حدة الفقر في العالم، فقد أقيمت أكثر من 30 مستوطنة على أراضي المواطنين الفلسطينيين في الأغوار، يبلغ مجموع سكانها حوالي 9358 مستوطنًا، علمًا أنّ معظم هذه الأراضي تستخدم للإنتاج الزراعي، وأنّ أكثر من 90% من مساحة الأغوار تقع ضمن المنطقة المصنفة C، والتي تخضع إدارياً وأمنياً، حسب اتفاق أوسلو، للسيطرة الإسرائيلية (MAAN Development Center, 2010).

كما أكدت الدراسة التي أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتطوير، أن أكثر من 650,000 دونم على طول الجانب الشرقي لنهر الأردن، تمت مصادرتها لمصلحة الاستيطان الصهيوني، وأنّ وصول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم الزراعية، بات صعباً للغاية بسبب المضايقات المتكررة من المستوطنين (UNCTAD, 2015).

مقابل ذلك، أدى اتفاق أوسلو إلى تسهيل حركة الاستيطان، ومصادرة المزيد من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، إذ إنّ الاتفاق يقسم أراضي الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق كما أشير سابقاً، منها المنطقة المصنفة C التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، علمًا أن هذه المنطقة تمثل أكثر من 60%

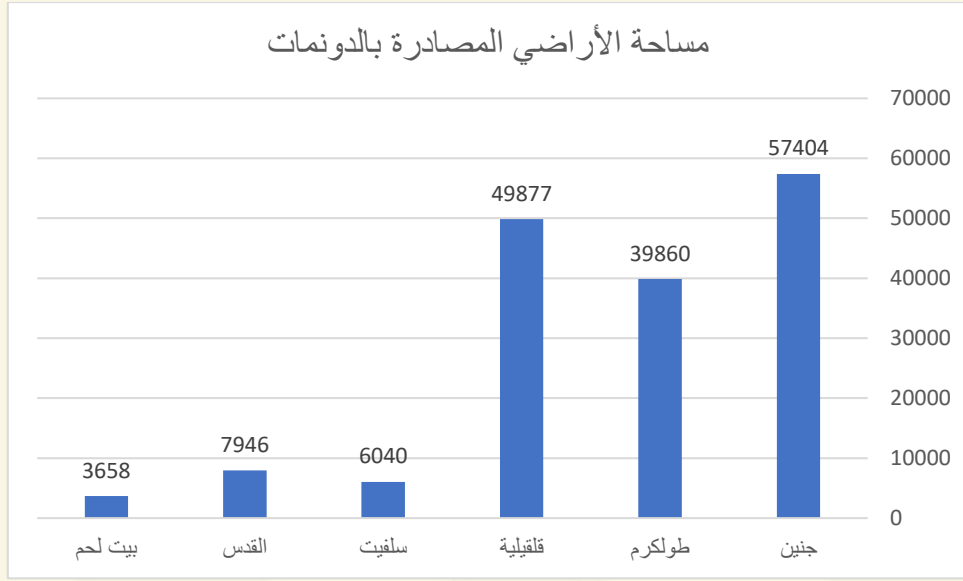
من مجمل أراضي الضفة الغربية، وتشمل معظم الأراضي الزراعية، مقابل المنطقة A التي تخضع للسيطرة الفلسطينية الكاملة، ولكنها تقع في مراكز المدن، والمناطق العمرانية الخالية من الأراضي الزراعية.

كما تُبين هذه الدراسة، أنّ مساحاتٍ كبيرة من الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة، تمّ تجريفها واقتلاع أشجارها لأغراض البناء والاستيطان، فعلى سبيل المثال، تمّ اقتلاع أكثر من 12000 شجرة مثمرة، كأشجار الزيتون واللوزيات، من أراضي محافظة قلقيلية وحدها.

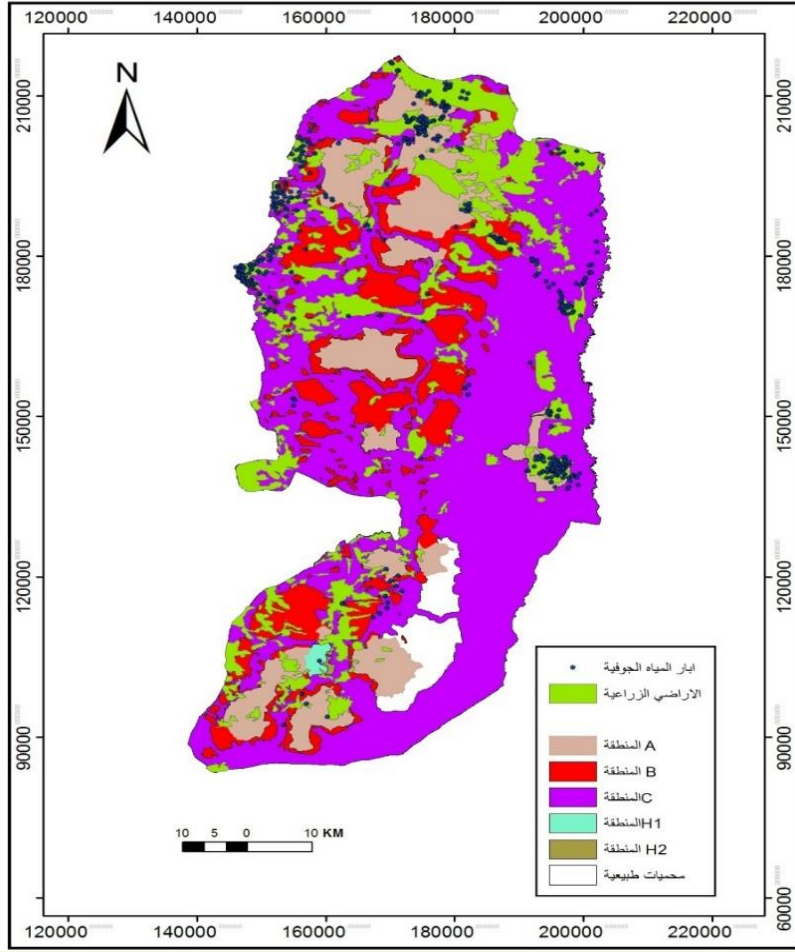
كما تمّ مصادرة أكثر من 1000 دونم، واقتلاع أكثر من 1000 شجرة زيتون، لمزارعين من محافظة سلفيت، وأكثر من 800 شجرة زيتون، تمّ ضمها خلف الجدار، أي من الجانب الإسرائيلي. وفي محافظة جنين، تمّ اقتلاع أكثر من 5500 شجرة زيتون، وأكثر من 1000 شجرة من اللوزيات. ومن أساليب الاحتلال الأخرى، التي لها تأثير على القطاع الزراعي، حرمان المزارعين من فلاحه أراضيهم الزراعية، لأنّ قسمًا كبيرًا منها يقع خلف الجدار، أي من الجانب الإسرائيلي.

وكثيرًا ما يتعرض المزارعون الفلسطينيون لمضايقات المستوطنين أثناء فلاحه أراضيهم الزراعية، وحتى في حال حصول المزارعين على تصاريح من الاحتلال، فإنها تكون مقيدة بفترات زمنية قصيرة ومحددة، ومن خلال بوابات خاصة مقامة ضمن الجدار، والتي يبلغ عددها اليوم 68 بوابة (Isaac, & others, 2015).

أمّا الدراسة التي قام بها الباحث مازن سلمان، حول تقييم الأثر البيئي المترتب على بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية، فقد أظهرت نسبة الأراضي الزراعية المصادرة لصالح الاستيطان الإسرائيلي في بعض محافظات الضفة، وذلك كما في الشكل التالي (سلمان، مازن، 2005، ص 29).



الشكل رقم (1): رسم بياني يُظهر المساحات الزراعية المصادرة في بعض محافظات الضفة الغربية كما يظهر من خلال الشكل البياني، أنّ محافظة جنين هي أكثر المحافظات التي تمّ فيها مصادرة الأراضي لصالح جدار الفصل العنصري، تليها محافظة قلقيلية، ثم محافظة طولكرم. ومن اللافت للنظر، أنّ معظم الأراضي الزراعية السهلية، تتركز في المحافظات الأكثر تأثراً بمصادرة الأراضي الزراعية.



الشكل رقم (2): خارطة تُظهر المناطق الإدارية في الضفة الغربية حسب اتفاق أوسلو بالاعتماد على (GIS) "بتصرف".

يلاحظ من خلال هذه الخارطة، أنّ مساحاتٍ كبيرة من الأراضي الزراعية السهلية، تقع في المنطقة المصنفة (C)، وأنّ معظم الأراضي الجبلية التي تنتشر فيها زراعة الأشجار المثمرة، كالزيتون واللوزيات وأشجار العنب، ومعظم الآبار الجوفية، التي تستخدم في ريّ المحاصيل الزراعية، كلها تقع أيضًا في نفس المنطقة، مما يعني أنّها تقع تحت السيطرة الإسرائيلية، الأمر الذي يعني سيطرة شبه كاملة على المقومات الرئيسية للقطاع الزراعي الفلسطيني.

#### ثانيًا: أثر الاستيطان الصهيوني على المصادر المائية

تعاني فلسطين، كغيرها من دول الشرق الأوسط، من مشكلة نقص كميات المياه اللازمة، سواءً للاستخدامات البشرية أو الزراعية، وذلك لعدة أسباب، منها أسباب طبيعية، مثل: الجفاف، حيث تقع معظم أجزائها ضمن المناخ شبه الجاف، وبالتالي تتذبذب كميات الأمطار من سنة إلى أخرى.

ومن هنا أسباب بشرية، مثل: النمو السكاني الكبير، الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على المياه، علماً أنّ أكثر من 82% من كميات المياه المستخدمة لريّ المزروعات، تأتي من المياه الجوفية، بسبب قلة مصادر المياه السطحية في الضفة الغربية، والتي تقتصر على مياه بعض الأودية والينابيع، التي سرعان ما تجف مع انتهاء فصل المطر القصير نسبياً، مقارنة بالفصل الجاف.

يُقدَّر استهلاك الفرد للماء في "إسرائيل" بسبعة أضعاف الفرد الفلسطيني، حيث إنّ استهلاك الفلسطيني للاستخدامات كافة يقدر بـ 70 لتراً يومياً، بينما يزيد استهلاك الفرد الإسرائيلي لنفس الاستخدامات، عن 500 لتر يومياً، كما أن مجموع ما يستنفذه الاحتلال ومستوطنوه من مياه الضفة الغربية، الجوفية والسطحية، يزيد عن 86.5% من مجموع المصادر المائية، بينما يستنفذ الفلسطينيون 13.5% فقط.

ويُعتبر نهر الأردن المصدر المائي السطحي الدائم. لذا، فإنّ نصيب المزارعين الفلسطينيين شبه معدوم، لأنّ كلّ مياه النهر تذهب لريّ الأراضي الزراعية التابعة للمستوطنات الإسرائيلية في منطقة الأغوار، حتى إنّ أكثر من 500 مليون متر مكعبٍ من المياه، تُنقل بواسطة الناقل القُطري إلى أراضي النقب؛ لريّ المزروعات فيه (Haddad, 2102).

ومما يواجهه قطاع المياه في فلسطين، تحديد الاحتلال لكميات المياه المستخرجة من الآبار الفلسطينية، بحيث لا تزيد عن 100 متر مكعبٍ في الساعة، كما منع الاحتلال معظم المزارعين الفلسطينيين، من حفر آبار جديدة، بحجة عدم الحصول على التراخيص اللازمة لذلك.

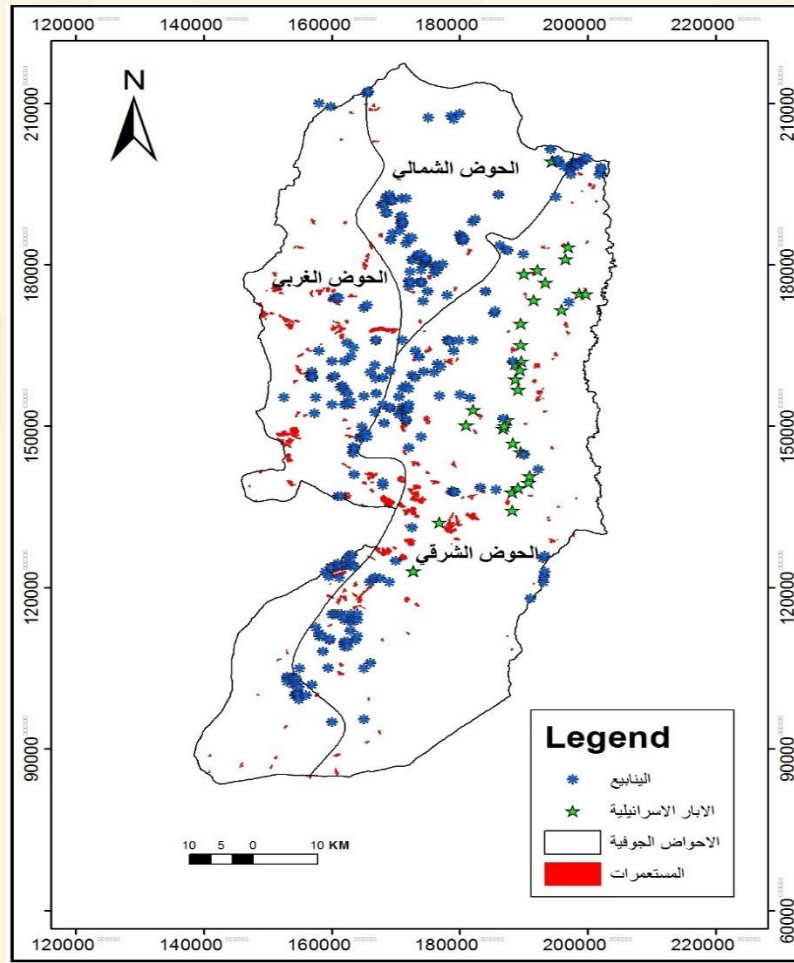
وفي حال السماح لبعض المزارعين بعد التنسيق مع الجهات الرسمية، يُسمح بالحفر بشرط ألا يزيد عمق البئر عن 140 متراً، الأمر الذي لا يمكّن من الوصول إلى المياه الجوفية العميقة، ذات الإنتاجية الكبيرة من المياه (قناة الجزيرة، -).

وفي هذا السياق، قام الاحتلال الصهيوني ومستوطنوه، بإغلاق العديد من الآبار الارتوازية وتدميرها، خاصة في منطقة الأغوار، بحجج أمنية، إضافةً إلى تدمير العديد من الآبار الأخرى بسبب بناء جدار الفصل، وضم قسم آخر منها خلف الجدار من الجانب الإسرائيلي، حيث بلغ عدد الآبار الارتوازية التي تمّ ضمها أكثر من 33 بئراً، علماً أنّ أكثر من 64% من الآبار الارتوازية المنتشرة في أراضي محافظة طولكرم وقلقيلية، قد تم ضمها داخل الجدار (طرمان، 2012، ص 87).

يُنكر أنّ الاحتلال الصهيوني، وعند اختيار أماكن إقامة المستوطنات في الضفة الغربية، يأخذ بعين الاعتبار أن تكون قريبة من مصادر المياه.



كلُّ ذلك أدى إلى تقلص المساحات الزراعية التي تعتمد على الري، مقارنة مع الزراعة البعلية (مركز الأبحاث، -).



شكل رقم (3): خارطة توزيع المستوطنات مُتضمنة مصادر المياه الجوفية والسطحية في الضفة الغربية بالاعتماد على (GIS) "بتصرف".<sup>1</sup>

تؤكد هذه الخارطة، أن اختيار أماكن إقامة المستوطنات، مرتبط نوعاً ما بوجود مصادر المياه الجوفية، حيث تنتشر معظم المستوطنات في الحوض الشرقي والحوض الغربي، لأن كميات المياه الجوفية فيهما كبيرة جداً، مقارنة بالحوض الشمالي، فكمية المياه المستخرجة للجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بشكل عام، تبلغ حوالي 142 مليون م<sup>3</sup> سنوياً بالنسبة للحوض الشرقي، وحوالي 362 مليون م<sup>3</sup> سنوياً بالنسبة للحوض الغربي، أمّا الحوض الشمالي الشرقي، فقد بلغت كمية المياه المستخرجة منه حوالي 172 مليون م<sup>3</sup> سنوياً.

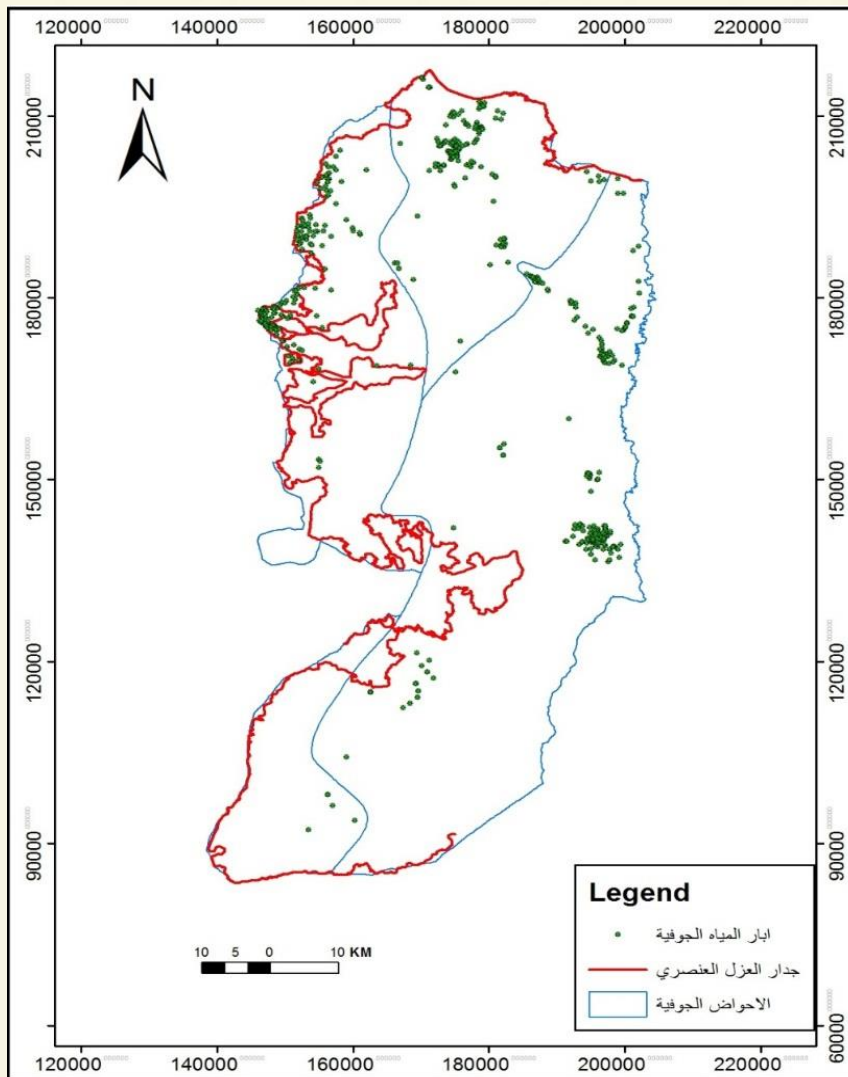
<sup>1</sup>- الخارطة تشمل الآبار الجوفية بشكل عام في الضفة الغربية، سواء التي تسيطر عليها المستوطنات، أو تلك التي تتبع ملكيتها للفلسطينيين، وبالنسبة للآبار الجوفية التي باللون الأخضر، جميعها تخضع للمستوطنين، أمّا فيما يتعلق بالينابيع، فهي لكلا الجانبين.

كما تختلف أعماق آبار المياه الجوفية من حوض إلى آخر، حيث إنَّ متوسط عمق هذه الآبار يبلغ 155 مترًا للأحواض المائية كافة.

وعلى صعيد أسعار المياه، لوحظ في السنوات الأخيرة، أنَّ نسبةً كبيرةً من المزارعين اضطروا إلى ترك أراضيهم الزراعية بسبب ارتفاع أسعار المياه، خاصةً في منطقة الأغوار، حيث يُجبر المزارعون على شراء المياه من الجانب الإسرائيلي بأسعارٍ مرتفعة، مقارنةً بالأراضي الزراعية التي يسيطر عليها المستوطنون، إذ تتوفر لهم المياه بأسعار زهيدة، وبكميات كبيرة على مدار العام (الصواري، 2012).

ومما زاد من تأثير أزمة المياه على المزارع الفلسطيني، إقامة الجدار العازل، الذي أدى إلى عزل كثير من آبار المياه الجوفية خلفه، وبالتالي حرمان الفلسطينيين من الوصول إليها، علاوة على أنَّ أعدادًا كبيرة من هذه الآبار، قد تم تدميرها أثناء إقامة الجدار، وخلال مراحلها المتعددة.

وفيما يلي خارطة تبين ذلك: -





شكل رقم (4): خارطة تبين مسار الجدار العازل، وأثره على الأحواض والآبار الجوفية في الضفة الغربية بالاعتماد على (GIS) "بتصرف".

تكشف الخارطة حجم الأراضي الزراعية التي تمّ مصادرتها لصالح الجدار، وهذا ما تمّ ذكره سابقاً، إضافةً إلى بعض الآبار الجوفية التي تمّ ضمُّها لصالح الاستيطان، عبر ضمِّها داخل الجدار، خاصةً في محافظتي طولكرم وقلقيلية، اللتان تعتبران من أهم محافظات الضفة الغربية فيما يتعلق بالقطاع الزراعي، لا سيما الزراعة المروية داخل البيوت البلاستيكية.

وفي زيارة ميدانية لتلك المنطقة، وخلال مقابلة بعض المزارعين، تبين أنّ قسماً من الأراضي الزراعية، خاصة التي تضم بيوتاً بلاستيكية وبعض الآبار الجوفية، تقع خلف الجدار.

وقد عبّر المزارعون عن معاناتهم من صعوبة الوصول إلى أراضيهم، حيث لا يتم ذلك إلا من خلال تصاريح وبوابات خاصة أقامها الاحتلال، وغالباً في أوقات محددة.

وفي كثير من الأحيان، لا يُسمح للمزارعين بالدخول إطلاقاً، وذلك تحت ذرائع أمنية، مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمحاصيل الزراعية، وتلفها (مقابلة، العتيلي، عبد السلام، 2019).

### ثالثاً: أثر الاستيطان على الإنتاج الزراعي من خلال سياسة الإغراق بالبضائع الإسرائيلية

يواجه الفلسطينيون مشاكل متعددة فيما يتعلق بعملية تسويق منتجاتهم الاقتصادية، وذلك بسبب القيود المفروضة عليهم من الاحتلال الإسرائيلي، والتي لا تسمح لهم بحرية تصدير منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية، إلا من خلاله، كونه المتحكم بالمعابر والحدود الخارجية، وبناءً على ذلك، اتسم الاقتصاد الفلسطيني بالعجز، وبشكل متزايد، حيث بلغت قيمة الصادرات عام 2013م حوالي 1.7 مليار دولار فقط، وهي تشكل ما لا يزيد عن 7% فقط من الناتج المحلي الإجمالي (UNCTAD, 2015)، وقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية، 3% فقط (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015).

ومن أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، مشكلة إغراق الأسواق الفلسطينية ببضائع المستوطنات الإسرائيلية، بكافة أشكالها وأنواعها، سواءً كانت زراعية أو صناعية (A Review, 2007). كما تعاني الأسواق الفلسطينية في مجال تسويق المنتجات الزراعية، من غياب السياسة التسويقية الواضحة، من قبل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، مما يجعل المزارع الفلسطيني يواجه مخاطر حقيقية عند

تسويق منتجاته الزراعية، فهو في كثير من الأحيان، وخاصة في فترات الحصاد الوفير، يضطر إلى بيع محصوله بأسعار منخفضة جداً، وفي بعض الأحيان، يضطر إلى إتلاف كامل المحصول في الأرض، لأن قيمة العائدات في هذه الحالة، لا تغطي قيمة المدخلات الرئيسية للمحصول.

وهنا تبرز مشكلة إغراق الأسواق الفلسطينية بمنتجات المستوطنات، مما يفاقم من معاناة المزارعين الفلسطينيين، حيث إن هذه المنتجات الإسرائيلية، غالباً ما تكون دون المعايير المسموح بها للتصدير إلى الأسواق الخارجية، لا سيما إلى الأسواق الأوروبية، لذلك فمن السهل أن تجد طريقها إلى الأسواق الفلسطينية، سواءً بطرق قانونية أو غير قانونية، وذلك من خلال بعض التجار الذين لا يهتمهم إلا الربح، حتى لو كان على حساب تدمير الاقتصاد الوطني.

وكثيراً ما تُعرض منتجات المستوطنات الزراعية، بأسعار أقل بكثير من أسعار المنتج المحلي، وبالتالي يواجه المزارع الفلسطيني مشكلة منافسة غير متكافئة؛ لأن المنتج القادم من المستوطنات، يتمتع بدعم كبير من حكومة الاحتلال، التي تقدم للمزارعين كل أشكال الدعم المادي والعيني، وبكل ما يتعلق بمدخلات الإنتاج، وهذا على عكس ما يحصل مع المزارع الفلسطيني، الذي يعتمد على نفسه في كل مراحل الإنتاج.

وفوق ذلك، لوحظ في الآونة الأخيرة حدوث ارتفاع حاد في كل ما يتعلق بمدخلات الإنتاج الزراعي، مع إهمال واضح من قبل المؤسسات الحكومية الفلسطينية اتجاه المزارعين، يُضاف إلى كل هذا، أن ميزانية وزارة الزراعة تبلغ 1% فقط، بينما يساهم القطاع الزراعي بحوالي 5% من مجمل الإنتاج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة (الاقتصادي،-) ، (دعيق،-).

وخلال الثلاثين سنة الماضية، اتبعت الاحتلال الصهيوني، وبالتنسيق مع قادة المستوطنات، سياسة ضرب القطاع الزراعي الفلسطيني، من خلال سياسات وإجراءات مختلفة، أدت إلى إهمال زراعة الأرض بشكل عام، والعزوف عن زراعة بعض الأصناف، كزراعة الحمضيات والبطيخ على وجه الخصوص.

ومن خلال مقابلة بعض المزارعين في محافظة جنين، التي كانت رائدة في زراعة هذه الأصناف، أكدوا أن سبب اجتثاث بيارات الحمضيات، يعود إلى إغراق الأسواق بمنتجات المستوطنات، مما أدى إلى خسائر متراكمة للمزارعين، وأجبرهم على اجتثاث بياراتهم.

والنتيجة، وبعد فترة من الزمن، أصبح المنتج الإسرائيلي القادم من المستوطنات، هو المنتج الوحيد تقريباً في الأسواق الفلسطينية من هذه الأصناف، وبالتالي أصبح يحقق أرباحاً كبيرة لعدم وجود منافس له (مقابلة كميل، كامل، 2019/5/20).

#### رابعاً: أثر الاستيطان على القطاع الزراعي من خلال تلوث البيئة

من صور معاناة القطاع الزراعي في الضفة الغربية، مخلفات المستوطنات من المياه العادمة والمواد الصلبة، حيث إنّ كميات كبيرة من المياه العادمة في المستوطنات، يتم التخلص منها بشكل مباشر، ودون معالجة، في الأودية القريبة منها، مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالأراضي الزراعية الفلسطينية، سواءً الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة، أو المحاصيل الزراعية.

وقد قدرت كميات المياه العادمة، التي تتخلص منها المستوطنات الإسرائيلية داخل الأراضي الفلسطينية، بحوالي 40 مليون متر مكعب سنويًا، وهي كمية أكبر من مجموع ما يضخه الفلسطينيون أنفسهم من المياه العادمة، علمًا أن أكثر من 90% من هذه المياه، تُضخ دون معالجة (Ramahi, 2012).

يُذكر أنّ المياه العادمة تُلحق الضرر أيضًا بالتربة، حيث تؤدي إلى زيادة نسبة الملوحة والمواد السامة فيها، والتأثير على مساميتها، وخصائصها الفيزيائية والكيميائية، وبالتالي قلة إنتاجيتها.

كما تؤثر المياه العادمة في تلوث أهم مصدر لمياه الري الزراعي، وهو المياه الجوفية، حيث أشارت الكثير من الدراسات والتقارير، إلى تلوث المياه الجوفية بالمياه العادمة القادمة من المستوطنات الإسرائيلية (2012 Ramahi)، (سلمان، مازن، 2005، ص47).

جدول رقم (1): أهم المستوطنات وأماكن التخلص من مياهها العادمة

المحافظة	الأماكن التي يتم فيها التخلص من مياهها العادمة	المستوطنة
جنين	أراضي جلبون الزراعية	جلبوع
طولكرم وقلقيلية	أراضي طولكرم وقلقيلية	بركان
رام الله	وادي قانا	عمانويل
رام الله	الوادي المداور	أريئيل
قلقيلية	بيت أمين	شعار تكفا
قلقيلية	حبله	أففيه منشه
قلقيلية	شمال قلقيلية	تسوريقتيل

بيت لحم	قرية جبنة	روش زوريم
بيت لحم	وادي البيار	إفراة
بيت لحم	قرية الخضر	دانييل
الخليل	الخليل وبني نعيم	كريات أربع
رام الله	قرية قطنة	معاليه هكوفشيم
طولكرم	محافظة طولكرم	سلعيت
الخليل	بيت أمر	كرمي تسور
نابلس	دير بلوط	ألون موريه
القدس	حي النبي يعقوب	آدم
بيت لحم	وادي الشرار	جيلو

المصدر: وكالة وفا الإخبارية

يُظهر الجدول أنَّ معظم محافظات الضفة الغربية، تعاني من آثار المياه العادمة على الإنتاج الزراعي الشجري، كالزيتون واللوزيات، إضافةً إلى المحاصيل الزراعية والخضروات، حيث تُقدر كمية النفايات الصلبة من المستوطنات الإسرائيلية حوالي 250 ألف طن سنويًا.

كما أنَّ الاحتلال الإسرائيلي استخدم معظم أراضي الضفة الغربية، كمكباتٍ للتخلص من النفايات الصلبة، حيث يوجد أكثر من 50 موقع لتلك النفايات، أكبرها مكب أبو ديس، الذي تبلغ مساحته 3000 دونم.

تزيد هذه المكبات من تلوث مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، والتربة، والمياه الجوفية، نتيجة رشح المواد السائلة الناتجة عنها، إضافةً إلى تلوث الهواء بسبب حرق النفايات الصلبة.

ومن المخاطر ذات الصلة، أن جزءًا من هذه النفايات، هي مواد كيميائية ناتجة عن المصانع، التي نُقلت من المدن والبلدات الإسرائيلية إلى المستوطنات، وذلك بعد قرارٍ بنقلها بسبب مخاطرها (وكالة وفا الإخبارية، -)، (Ramahi, 2012).

## الخلاصة

يتضح مما سبق، أنّ للاستيطان الصهيوني تأثيراً واضحاً وخطيراً على القطاع الزراعي الفلسطيني، يتمثل أولاً في أماكن إقامة هذه المستوطنات على الأراضي الزراعية الفلسطينية، وتأثيرها على مصادر المياه، لا سيما المياه الجوفية، ومياه العيون والينابيع، والتي تعتبر المصدر الأساسي لمياه الري، كما يمتد تأثيرها على تدهور خصوبة التربة، بسبب تلوثها بالمياه العادمة والنفايات الصلبة، التي يتخلص منها المستوطنون داخل الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى الأضرار الناجمة عن سياسة إغراق الأسواق الفلسطينية بالمحاصيل الزراعية الإسرائيلية، وبالتالي ضرب الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

ويمكن القول إنّ هذا الوضع يستدعي اتخاذ مواقف جديّة ومسؤولة، سواءً على الصعيد الشعبي أو الرسمي، وذلك لأنه إذا استمر الوضع على ما هو عليه، فإنّ أهم قطاع اقتصادي سيكون على المحك، لا سيما إذا استمرت الخسائر التي تلحق بالمزارع الفلسطيني، مما يضطره إلى البحث عن عمل آخر، وهذا يؤدي إلى إهمال الزراعة ثم ترك الأرض، مما يجعلها عرضة للمصادرة والاستيطان.

وفي هذا الصدد، لا بد من التنبيه إلى أنّ التسهيلات التي يمنحها الاحتلال للعمال الفلسطينيين من أجل العمل داخل الأراضي المحتلة عام 1948، تهدف -ضمن أهداف أخرى- إلى دفع الفلسطينيين لترك العمل في الأرض والزراعة داخل الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع، الأمر الذي يجعلها في النهاية لقمة سائغة للمصادرة، وإقامة المستوطنات الصهيونية عليها.

## المراجع:

### أولاً: المراجع العربية

- 1- حسين، غازي، 2003. الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- 2- صوافطة، تحرير، 2015. سياسات إسرائيل الاستيطانية وأثرها على اقتصاد الأغوار الشمالية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت، رام الله/ فلسطين.
- 3- نظيف، وائل، 2006. استراتيجيات اللجنة الوطنية لمواجهة الاستيطان ودورها في التصدي للاعتداءات الإسرائيلية في محافظة أريحا والأغوار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.
- 4- العيلة، وآخرون، 2009. الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس ووضعيتها القانونية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1.
- 5- إبراهيم، بلال، 2010. الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس/ فلسطين.
- 6- سلمان، مازن، 2005، تقييم الأثر البيئي المترتب على بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس/ فلسطين.
- 7- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين، التقرير الإحصائي السنوي 2017.
- 8- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. أداء الاقتصاد الفلسطيني.
- 9- دعيق، إسماعيل، أثر المستوطنات على القطاع الزراعي الفلسطيني.....
- 10- طرمان، ضرار، 2012. الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجدار الفصل العنصري في منطقة طولكرم وقلقيلية وجنوب الخليل باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت، رام الله/ فلسطين.
- 11- الصواري، غازي، 2012. الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة.....

## ثانياً: المراجع الأجنبية

- 1- Jad, Isaac, others, 2015. The Segregation Wall impacts on Palestinian Environment, 12 Publications of the Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ), December 2015.
- 2- Ramahi, Sawsan, 2012. The intermetal impact of serial settlement on the occulated Palestine. terriers. Middle.
- 3- Haddad, (2012) annual water status report, Palestine Water Authority. Review of the Palestinian Agricultural Sector, 2007. A4 –
- 5- The besieged Palestinian agricultural sector, (2015), UNCTAD, United Nations.

## ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- 1- جدار الفصل العنصري حقائق وأرقام، 2019. مسترجع من [http://www.wafainfo.ps/ar\\_page.aspx?id=4981](http://www.wafainfo.ps/ar_page.aspx?id=4981)
- 2- هيومن رايتس ووتش، 2019، إسرائيل وفلسطين، أحداث عام 2018. مسترجع من <https://www.hrw.org/ar/world-report/2019/country-chapters/325797>
- 3- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. أداء الاقتصاد الفلسطيني 2015. مسترجع من <https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2197.pdf>
- 4- MAAN Development Center, 2010, *Bankrolling colonialism*, Retrieved from [WWW.badil.Org/ phocadownload/Badil\\_docs/.../al-majdal-12.pdf](http://WWW.badil.Org/phocadownload/Badil_docs/.../al-majdal-12.pdf)
- 5- عرب 48، 2018. إحصائيات فلسطينية: عدد المستوطنين في الضفة والقدس. مسترجع من <http://soo.gd/33Fq>
- 6- عربي 21، 2017. عدد المستوطنين في الضفة الغربية تضاعف 7 مرات. مسترجع من <http://soo.gd/6dr9>

7- قناة الجزيرة، المخاطر التي تهدد المياه الفلسطينية. مسترجع من

<https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/213e02dc-5718-44ef->

[a5f4-f3f58222e6d4](https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/213e02dc-5718-44ef-a5f4-f3f58222e6d4)

8- مركز الأبحاث، .... السيطرة الصهيونية على المياه في فلسطين. مسترجع من

<http://soo.gd/KNMs>

9- الاقتصادي، حصة الزراعة من موازنة السلطة الفلسطينية. مسترجع من

[http://www.aliqtisadi.ps/ar\\_category.php?pid=4096](http://www.aliqtisadi.ps/ar_category.php?pid=4096)

10- وكالة وفا الإخبارية، المستوطنات الإسرائيلية تلويث للبيئة الفلسطينية. مسترجع من

[http://www.wafainfo.ps/ar\\_page.aspx?id=2331](http://www.wafainfo.ps/ar_page.aspx?id=2331)

#### رابعًا: المقابلات الشخصية

1- كميل، كامل، مزارع من جنين، 2019/4/20.

2- العتيلي، عبد السلام، مزارع من طولكرم، 2019/5/15.